تفعيل القياس بالقيمة العادلة ودوره في تحسين شفافية الإبلاغ المالي الدولية[1]

Activation Measurement at Fair Value to Achieve Transparency of Financial Reporting

أ.د حيدر علي المسعودي
Prof. Dr. Haydar Ali AL- Massoodi
كلية الادارة والإقتصاد-جامعة كربلاء
Karbala University
Economic and Administration College
Haider.almasudy@uokerbala.edu.iq

محمد سلمان داود
Mohammed Salman Dawood
كلية الادارة والإقتصاد-جامعة كربلاء
Karbala University
Economic and Administration College
mohammad78kw@gmail.com

الملخص:

تعددت وتنوعت طرائق وأساليب القياس المحاسبي، التي تعكس الأحداث المالية على مر الزمن وفي سبيل توحيد هذه الطرائق والأساليب، وضع نماذج متفق عليها، اذ إهتم مجلس معايير المحاسبة والإبلاغ المالي بدعم طرائق القياس عن طريق توفير مقياس يحقق الملائمة، ويدعم التمثيل الصادق ويحقق شفافية الإبلاغ المالي وهو القياس بالقيمة العادلة، وهدف البحث إلى توضيح تأثير تطبيق القياس بالقيمة العادلة في تحقيق شفافية الإبلاغ المالي وإمكانية تطبيقه في الوحدات الإقتصادية العراقية، وتأتي أهمية البحث من أهمية القياس بالقيمة العادلة كونه موضوعاً من الموضوعات الحديثة والمعاصرة وقياسهُ للشفافية التي تعد الشغل الشاغل للمستفيدين عن طريق المقياس العالمي (S&P)، واستند البحث الى فرضية رئيسة هي أن تطبيق القياس بالقيمة العادلة والإفصاح عن ذلك القياس في القوائم المالية يحقق مستوى عالي من شفافية الإبلاغ المالي، وتحققت هذه الفرضية عن طريق مقارنة تطبيق القياس بالقيمة العادلة في عينة البحث(مصرف بغداد والخليج التجاري) مع تطبيق القياس بالكلفة التاريخية، فقد وجد ازدياد مستوى الشفافية في القوائم المالية، وجرى التوصل إلى أهم النتائج، أن مستوى شفافية القوائم المالية عند تطبيق القياس بالقيمة العادلة أعلى من مستوى الشفافية عند تطبيق القياس بالكلفة التاريخية، وأن القياس بالقيمة العادلة يُحسن مقارنة القوائم المالية للوحدات المالية المختلفة كونهُ مدعوماً بتطبيق معايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية، وأن أساس المفاضلة بينها وبين القياس بالكلفة التاريخية هو تحقيق القدر المطلوب من خاصيتي الملائمة والتمثيل الصادق.

Abstract

There are multiple and varied Accounting measurement methods and techniques, which reflecting the financial events over time, in order to unify these methods and techniques in the form of agreed models. IFRSs has been concerned in supporting measurement methods by providing a measure achieving Relevance, and faithful, Representation and achieving transparency in financial reporting. The research aims to clarify the impact of applying measurement at fair value in achieving financial reporting transparency and its applicability in the Iraqi economic units. The importance of the research comes from the importance of measurement at fair value as a modern and contemporary topics and measurement. Research based on the Hypothesis that the application of

(1) بحث مستل من رسالة ماجستير في المحاسبة بعنوان " تفعيل القياس بالقيمة العادلة لتحقيق شفافية الابلاغ المالي وأثره في دعم القرارات الاستثمارية"

measurement at fair value and the disclosure of that measurement in the financial statements achieve a high level of transparency in financial reporting.

This is achieving by comparing the measurement application at fair value in the research sample (Bank of Baghdad and Commercial Gulf) with the application of historical cost measurement; the level of transparency in the financial statements was increased.

Many important results were obtained; that level of transparency in financial statements when applying the measurement at fair value is higher than the level of transparency when applying historical cost, fair value measurement improves comparing of financial statements in various financial entities that application international accounting standards, and international financial reporting.

The basis of differentiation between them and the measurement of historical cost is to achieve the required saucepan of relevance and faithful representation.

Keywords: historical cost, fair value, transparency.

مقدمة:

من طرائق القياس التي لاقت قبول المختصين بصياغة معايير المحاسبة والإبلاغ المالي والمهنيين على حد سواء، القياس بالقيمة العادلة، إذ ينظر إلى القياس بالكلفة التاريخية أنها تمثل الأحداث الإقتصادية بشكل أكثر صدقاً مقارنة مع القياس بالقيمة العادلة، ومن جهة أخرى ينظر إلى معلومات القياس بالقيمة العادلة أنها أكثر ملائمة في وقت تقديم المعلومات، أي أنها تقدم معلومات مالية أكثر شفافية، ولأنه لا يمكن الاستغناء عن خاصيتي الملائمة والتمثيل الصادق، جرى أعداد معيار خاص بالقياس القيمة العادلة على وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IFRS 13) يضمن معلومات تحقق خاصيتي الملائمة والتمثيل الصادق فضلاً عن أنها تعكس الوضع الحقيقي للوحدة الإقتصادية، إذ يسعى القياس بالقيمة العادلة إلى تحقيق هدف القوائم المالية وهو توفير معلومات محاسبية تحقق المنفعة للمستفيدين لإتسامها بالمصداقية والملائمة بشكل يزيد من شفافية القوائم المالية، تناول البحث أحد المشكلات المتعلقة بالقياس المحاسبي، واختيار القياس المحاسبي المناسب في ظل معايير المحاسبة والإبلاغ المالي المحدثه، ويتضمن البحث خمسة مباحث، تناول الأول منهجية البحث واهم الأبحاث السابقة، أما الثاني فقد تناول القياس بالكلفة التاريخية والقيمة العادلة، أما الثالث فقد تناول مفهوم الشفافية ومقاييسها، أما الإطار التطبيقي فقد تضمن الرابع يتناول فيه مدى تحقق متطلبات الشفافية على وفق القياس بالقيمة العادلة، أما الاخير وهو الخامس فقد تضمن الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها الباحثين.

الأول

منهجية البحث وأبحاث سابقة

يتناول عرضاً لمنهجية البحث وأهم الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات البحث وكالآتي:

أولاً:منهجية البحث: تتضمن منهجية البحث النقاط الآتية:

١. **مشكلة البحث:** أن تطبيق أي سياسة محاسبية تصتدم بعوائق عدة تحد من قدرتها على تحقيق أهدافها لذلك واجه تطبيق القياس بالقيمة العادلة أنتقادات عدة من مؤيدي الكلفة التاريخية من جهة أخرى فأن تطبيق الشفافية يتطلب أتباع أساليب وطرائق تدعم هذا التطبيق، ويمكن تلخيص مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية :

أ. هل أن القياس بالقيمة العادلة يوفر قوائم مالية أكثر ملائمة وتمثل بصدق الأحداث الإقتصادية.

ب. هل أن القياس المحاسبي بالقيمة العادلة يضمن مستوى أفضل من الشفافية في القوائم المالية.

٢. **هدف البحث:** يهدف البحث بشكل رئيس إلى بيان دور تفعيل القياس بالقيمة العادلة في تحسين شفافية الإبلاغ المالي وإمكانية تطبيقها في الوحدات الإقتصادية العراقية، ويتفرع منه هدفين فرعين:

أ. التعرف على مفهوم القيمة العادلة وطرائق قياسها وأهم المشاكل المتوقعة في تطبيقها.

ب. تحديد العلاقة بين طرائق القياس المحاسبي ومستوى شفافية القوائم المالية التي توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

٣. **أهمية البحث:** يمكن تلخيص أهم النقاط الخاصة بالأهمية كالآتي:

أ. تفعيل موضوع من الموضوعات الحديثة والمعاصرة، هو القياس بالقيمة العادلة الذي يعد من المفاهيم التي تعبر عن قيمة عناصر القوائم المالية بعدالة، إذ لايزال هذا المفهوم بحاجة الى توضيح أكثر للمهتمين، لاسيما عند توضيح كيفيه تطبيقهُ في بيئات إقتصادية وإجتماعية وسياسية مختلفة كالبيئة العراقية.

ب. توضيح آلية القياس المحاسبي بالقيمة العادلة وامكانية تطبيقها في البيئة العراقية بالاعتماد على الطرائق والاساليب التي قدمتها معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.

ج. تطبيق مقياس(S&P) للشفافية وبيان تأثير نتائجه بما يوفر المعرفة عن مستوى شفافية الإبلاغ المالي عند القياس بالقيمة العادلة ومقارنتها مع مستوى الشفافية عند القياس بالكلفة التاريخية، والذي من شأنه تقرير مستوى الثقة بالقوائم المالية التي تعدها الوحدات الإقتصادية العراقية على وفق كل طريقة.

٤.**فرضية البحث:** يستند البحث إلى فرضية رئيسة مفادها "أن تفعيل القياس بالقيمة العادلة والإفصاح عنها في القوائم المالية يؤدي إلى تحسين شفافية الإبلاغ المالية".

٥.**أسلوب البحث:** اعتمد الباحثين الأسلوب التحليلي في الجانب النظري ودراسة الحالة في الجانب العملي وكالآتي:

أ. الجانب النظري: أتُبع الباحثين المنهج التحليلي عن طريق الاستعانة بالمصادر المختلفة وتحليل ما جاء فيها للوقوف على متغيرات البحث وما يرتبط بها من عوامل تساعد في دراسة العلاقة فيما بينها .

ب. الجانب العملي: أتُبع الباحثين منهج دراسة الحالة لغرض اثبات أو نفي فرضية البحث وتحقق النتائج، إذ أعُتمد الأتي:

١) **قياس القيمة العادلة** : لغرض قياس القيمة العادلة طبقت أساليب القياس بالقيمة العادلة على وفق معيار المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IFRS13).

٢) **قياس شفافية القوائم المالية:** لقياس شفافية الإبلاغ المالي طبق مقياس[٢] (S&P) لتحديد مستوى شفافية هذه القوائم عند تطبيق القياس بالكلفة التاريخية، ومقارنتها مع مستوى الشفافية عند تطبيق القياس بالقيمة العادلة.

٦. **وسائل جمع البيانات:** إعتمد الباحثين في جمع البيانات والمعلومات اللازمة لانجاز البحث على جانبين:

أ. الجانب النظري: أُعتمدت المراجع والأدبيات العربية والأجنبية من كتب واطاريح ورسائل وبحوث ودوريات فضلاً عن ما منشور في شبكة المعلومات الدولية من مستجدات.

ب. الجانب العملي: اعتمد في أثبات أو نفي فرضية البحث على الكشوفات والتقارير السنوية لعينة من المصارف التجارية التي عدت مصدراً للحصول على البيانات لاحتوائها على معلومات واقعية تساعد في اثبات أو نفي فرضية البحث وقياس القيمة العادلة، وأستعمل مقياس(S&P) لقياس مستوى الشفافية في القوائم المالية.

[٢] مقياس الشفافية (Standard & Poor's)

٧. حدود البحث: وتنقسم إلى قسمين وكالآتي:

أ. **الحدود المكانية للبحث:** عينة من المصارف التجارية العراقية(بغداد،الخليج) المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لقياس مستوى الشفافية، وجرى أختيار العينة لتوفر التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف العراقية الخاصة والمدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، ولأهمية القطاع المصرفي عن القطاعات الأخرى، علما أن عدد المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (٢٢) مصرفاً.

ب. **الحدود الزمانية للبحث:** شملت مدة البحث القوائم والكشوفات والتقارير المالية لعينة البحث لعام(٢٠١٥، ٢٠١٦)، لتوفر هذه الكشوفات في موقع سوق العراق للاوراق المالية، وأمكانية الرجوع إلى عينه البحث عند الحاجه، ولأن عينة البحث (مصرف بغداد ومصرف الخليج التجاري) وفقا القياس بالقيمة العادلة على وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية لأول مرة في عام (٢٠١٦)، فضلاً عن امكانية مقارنة مستوى الشفافية لعام (٢٠١٥)التي أعتمدت القياس بالكلفة التاريخية وبين مستوى الشفافية لعام (٢٠١٦).

ثانياً:أبحاث سابقة: وتقسم الى قسمين الأول يتناول الإبحاث السابقة بالقيمة العادلة والثاني بالشفافية وكالآتي:

١. **أبحاث تناولت القيمة العادلة:** تتناول القيمة العادلة نوعين من الأبحاث منها العربية ومنها الاجنبية وسيجري عرضها كالآتي:

أ. **أبحاث عربية** : من الأبحاث العربية التي تناولت القيمة العادلة الأبحاث الآتية :-

١) بحث (الطرايرة، 2005)	
عنوان البحث	**التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن.**
عينة البحث	**عينة البحث من المصارف الاردنية وعددها (15) مصرف اردني.**
نوع البحث	**اطروحة دكتوراه منشورة- جامعة عمان للدراسات العليا.**
منهج البحث	**تحليلي عن طريق تحليل الإبلاغ المالي لسنتي(2001-2002)**
هدف البحث	**التعرف على قواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة التي تضمنتها معايير المحاسبة الدولية والتي تطبق على عينة البحث**
أهمية البحث	**بناء مؤشر لهذه القواعد ليكون مرجعاً للدراسات والأبحاث المستقبلية وإقتراح أنموذج للإفصاح عن معلومات أخرى قد تتعلق بالقيمة العادلة.**
استنتاجات البحث	**أن المصارف الاردنية تلتزم بإعداد الإبلاغ المالي السنوي على وفق النماذج المعتمدة من البنك المركزي دون الأخذ بعين الاعتبار اتباع بعض قواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة التي تتطلبها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، بسبب عدم الاشارة إليها في نماذج البنك المركزي الأردني، فضلاً عن ذلك لم تهتم الجهات المسؤولة بتدقيق الإبلاغ المالي للبنوك للتأكد من كفاية الإفصاح الذي توفره فيما يتعلق بالقيمة العادلة للمستعملين.**
مجال الاستفادة	**في الجانب النظري، الخاص بمحاسبة القيمة العادلة على وفق ما تتطلبه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية .**
٢). بحث (اسماعيل و صالح، 2016)	
عنوان البحث	**إمكانية تطبيق نماذج القيمة العادلة في قياس القيمة الحقيقية للأسهم العادية**
عينة البحث	**أختيار (5) مصارف مدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية وبنسبة (50%) من مجتمع البحث.**
نوع البحث	**بحث منشور في مجلة العلوم الإقتصادية -كلية الدراسات الانسانية- جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا.**
منهج البحث	**الوصفي التحليلي واستعمال النماذج الرياضية في قياس القيمة العادلة الأسهم**
هدف البحث	**التعرف على نماذج القياس المحاسبي للقيمة العادلة التي تمكن من قياس القيمة الحقيقية للأسهم والتعرف على أثر القيمة الحقيقية للأسهم على جودة المعلومات المحاسبية لأسهم المصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.**
أهمية البحث	**بيان نماذج القياس المحاسبي للقيمة العادلة التي تتناسب أسواق الأوراق المالية غير الكفؤة، وتحديد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تتوفر في معلومات القيمة العادلة التي تؤثر في إتخاذ القرارات.**
استنتاجات البحث	**يمكن أنموذج مضاعف الربحية من قياس القيمة الحقيقية العادلة للأسهم، يوفر قياس القيمة العادلة للأسهم العادية معلومات محاسبية ملائمة تعكس حقيقة أداء الوحدة الإقتصادية.**
مجال الاستفادة	**طرائق اخرى لقياس القيمة العادلة باستعمال النماذج الرياضية لتقييم الأسهم.**

ب.**أبحاث أجنبية:** ومن الأبحاث الأجنبية التي تناولت القيمة العادلة الآتي :

١) بحث (Danbolt & Rees, 2004)	
عنوان البحث	(Test of Fair Value Accounting Under Extreme Conditions) اختبار محاسبة القيمة العادلة في ظل الظروف القصوى
عينة البحث	(915) شركة استثمار و(446) شركة العقار في المملكة المتحدة.
نوع البحث	بحث منشور
منهج البحث	الأنموذج الرياضي ودراسة العلاقات بأسلوب الانحدار.
هدف البحث	هدف البحث إلى إختبار ملائمة محاسبة القيمة العادلة في نوعين من الشركات في المملكة المتحدة، وهما شركات العقار وشركات الاستثمار، ودراسة العلاقة ما بين أسعار الأسهم للشركات والمتغيرات المحاسبية للشركات المذكورة،
أهمية البحث	أهمية محاسبة القيمة العادلة في شركات الاستثمار وان محاسبة القيمة العادلة أكثر ملائمة في شركات الاستثمار.
استنتاجات البحث	أن محاسبة القيمة العادلة أكثر ملائمة من تلك المقدمة في ظل المبادى المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً(GAAP) لكلا نوعي الشركات، وتكون ملائمتها أفضل في شركات الاستثمار، وتكون تأثير متغيرات الدخل أقوى عند التقييم بالقيمة العادلة في حالة توفر أخبار جيدة حول نشاط الشركات وبالعكس في حالة توفر أخبار سيئة.
مجال الاستفادة	الجانب النظري من جانب الملائمة عند تطبيق محاسبة القيمة العادلة والقياس القيمة العادلة للأسهم بالأسلوب الرياضي.

٢) بحث (Hodder, et al, 2014)	
عنوان البحث	Fair Value Measurement in Financial Reporting قياس القيمة العادلة في التقارير المالية
عينة البحث	بحث تجريبي نظري.
نوع البحث	بحث منشور.
منهج البحث	الأستقرائي.
هدف البحث	مناقشة القضايا العملية والمفاهيمية المتعلقة بقياس القيمة العادلة في التقارير المالية وتقييم بعض جوانب تصميم البحوث في البحوث التجريبية التي تحقق في خصائص المعلومات لقياس القيمة العادلة، سواء بالمعنى المطلق أو بالمقارنة مع غيرها من قواعد القياس.
أهمية البحث	التعرف على القضايا العملية والمفاهيمية المتعلقة بقياس القيمة العادلة في التقارير المالية، عن طريق استخدام أمثلة من الأبحاث، لمساعدة الباحثين وغيرهم في فهم أفضل لخاصية قياس القيمة العادلة في سياق كل من الأطر المفاهيمية لمجلس معايير المحاسبة المالية والاتحاد الدولي للمحاسبين الماليين، والإرشادات الرسمية القائمة، وفي إنتاج وتقييم البحوث المتعلقة بقياس القيمة العادلة.
استنتاجات البحث	أن الأولوية المفاهيمية لتحديد الأصول والالتزامات مستقلة تماماً عن أي أساس قياس، سواء كان ذلك بالقيمة العادلة أو الكلفة التاريخية أو بعض قواعد القياس الأخرى، وأن خصائص المعلومات الخاصة بالقياس القيمة العادلة تميزها من قواعد القياس الأخرى، وأن تطبيق القياس بالقيمة العادلة والإفصاح عنها قد ازداد بشكل ملحوظ خلال العقدين الأخيرين.
مجال الاستفادة	الجانب النظري المتعلق بالخصائص المعلومات التي تقدمها الوحدة الإقتصادية عند تطبيق القياس القيمة العادلة.

٢ .**أبحاث تناولت الشفافية:** تتناول الأبحاث السابقة الخاصة بالشفافية نوعين من الأبحاث العربية والأجنبية:

أ. **أبحاث عربية :** من الأبحاث العربية التي تناولت الشفافية(Transparency) الأبحاث الآتية

١). بحث (عبد الرحمن، 2010)	
عنوان البحث	قياس مدى الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق المال السعودي
عينة البحث	الشركات السعودية المتداولة في سوق المال السعودي.
نوع البحث	بحث نظري وتطبيقي – جامعة الملك فيصل في السعودية.
منهج البحث	الأستقرائي التحليلي.
هدف البحث	هدف البحث إلى التعرف على الأطار المفاهيمي للشفافية، والتعرف على الجهود المبذولة من هيئة سوق الأوراق المالية السعودية لزيادة وتحقيق الشفافية، فضلا عن التعرف على الآليات التي يمكن عن طريقها تحقيق الشفافية في سوق المال السعودي،

	والتعرف على مدى توافر الشفافية والإفصاح في الشركات المساهمة السعودية
أهمية البحث	من أهمية الشفافية في عرض التقارير المالية وتطبيق مقياس (S&P) في قياس مستوى الشفافية، وأهتمام هيئة سوق المال السعودي بالشفافية والتوسع في الإفصاح.
استنتاجات البحث	أن الشفافية تؤدي إلى الحد من تأثير الشائعات وإستغلال المعلومات الداخلية، وغياب الشفافية يؤدي إلى الرفع من المستوى المصطنع لأسعار الأسهم، كذلك أن سوق المال السعودية سوق رشيدة لأن المعلومات متاحة للجميع، وأن مستوى الشفافية في الشركات المساهمة السعودية يعد مستوى مرتفع.
مجال الاستفادة	الجانب العملي في قياس الشفافية مقياس(S&P).
٢). بحث (فتح الله، 2014)"	
عنوان البحث	تقييم الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المالية المنشورة للمصارف العراقية الخاصة وانعكاسها على القيمة السوقية للأسهم
عينة البحث	(21) مصرفاً عراقياً.
نوع البحث	رسالة ماجستير – علوم المحاسبة –جامعة بغداد
منهج البحث	التحليلي والاستطلاعي عن طريق توزيع الاستبانة.
هدف البحث	التعرف على دور الشفافية في الإفصاح المحاسبي على تحسين قدرة التنبؤ والكشف عن مساهمة الشفافية في جذب الاستثمار وتبيان إن الشفافية ليست بديلاً عن الإفصاح بل هي مضموناً له ومدى الإلتزام بالمعايير المحاسبية الحديثة ذات العلاقة بالإفصاح، وتناول البحث قياس درجة الشفافية في الإفصاح للمصارف العراقية.
أهمية البحث	أهمية المعلومات المستقبلية وحجم تأثيرها في القرارات بعدها معلومات تقديرية يجري اعدادها لأغراض التخطيط والتنبؤ بالمستقبل فالمستثمرين لا يقتصرون على معلومات تاريخية أو حالية بل يحتاجون الى معلومات مستقبلية لأنها توفر الخصائص النوعية للمعلومات.
استنتاجات البحث	الشفافية ليست بديلاً عن الإفصاح بل هي مضموناً له، والشفافية تحسن من جودة المعلومات، وجود نقص تشريعي محاسبي في العراق خاصة فيما يتعلق بمعايير القيمة العادلة والشفافية، وتحد الشفافية من التباين وعدم التماثل بالمعلومات، فغياب الشفافية يؤدي إلى الرفع المصطنع للأسعار الأسهم، فهي تطمئن المستثمرين للحصول على حقوقهم.
مجال الاستفادة	مقياس(S&P) لقياس درجة الشفافية، والإفصاح عن المعلومات.

ب. **أبحاث أجنبية:** ومن الأبحاث الأجنبية التي تناول الشفافية بالعرض والدراسة والتحليل الآتي:

أ. بحث (Patel, et al ,2002)	
عنوان البحث	"Measuring Transparency and Disclosure at Firm Level in Emerging Markets " قياس الشفافية والإفصاح على مستوى الشركات في الأسواق الناشئة.
عينة البحث	عدد من الأسواق الناشئة بين البلدان والقطاعات الاقتصادية وعددها (19)من الأسواق لـ(354) شركة، [(200)شركة في آسيا، (80) شركة في أمريكا اللاتينية، (53)شركة في أوربا والشرق الأوسط، (21)شركة في جنوب أفريقيا].
نوع البحث	بحث منشور (نيويورك).
منهج البحث	المنهج الأستقرائي.
هدف البحث	تحليل مجموعة من البيانات لتحديد مستوى الشفافية والإفصاح للشركات المدرجة في سوق الاوراق المـــــالية، ومعرفة هل أن شفافية الإفصاح تخفف من مشكلة الوكالة في الشركات.
أهمية البحث	أهمية الشفافية والإفصاح وقياسها واستعمال مقياس (S & P) الذي يعد من أفضل المقاييس والذي من شأنهُ تقرير مستوى الثقة بالقوائم المالية.
استنتاجات البحث	أن الأسواق الناشئة في آسيا وجنوب أفريقيا لديها أعلى بكثير من الشفافية والإفصاح بالمقارنة مع الأسواق الناشئة في أمريكا اللاتينية، أوروبا الشرقية، والشرق الأوسط .
مجال الاستفادة	الجانب النظري والعملي لقياس الشفافية لإستعماله مقياس(S & P).
د. بحث (Hajian & Rostami,2014)	
عنوان البحث	Transparency and disclosure indices in emerging market مؤشرات الشفافية والإفصاح في الأسواق الناشئة

عينة البحث	عينة من الشركات المدرجة في الأسواق الناشئة لمجموعة من البلدان النامية والمتقدمة.
نوع البحث	بحث منشور.
منهج البحث	التحليلي الاستطلاعي عن طريق الاستبانة.
هدف البحث	معرفة مدى إمكانية حصول المستثمرين على أي المعلومات مالية وغير المالية اللازمة عن الشركة.
أهمية البحث	أهمية الشفافية والإفصاح للشركات لتمكن المستثمرين للحصول على المعلومات.
استنتاجات البحث	وأظهرت درجات الإفصاح ومستوى الشفافية في شركات الدول المتطورة أعلى في مستويات الشفافية والإفصاح من الدول النامية، إذ أظهر واقع الشركات في البلدان النامية نقاط ضعف خاصة في مجال المعلومات غير المالية.
مجال الاستفادة	اختبار مدى شفافية وإفصاح الشركات.

ثالثاً: موقع البحث الحالي من الأبحاث السابقة: من عرض ودراسة الابحاث السابقة نجد أنها ركزت على احد متغيري البحث إذ إهتم القياس بالقيمة العادلة في ملائمة المعلومات لتحقيق متطلبات متخذي القرارات في المصارف التجارية، وأهتمت بتحديد وشرح طرائق القياس بالقيمة العادلة للأصول والإلتزامات وتحديد أفضل مقياس لقياس الأصول المالية، وأهتمت بقياس مستوى الشفافية للتقارير المالية بأستعمال مقياس(S&P) لتطوير آلية الإفصاح في الأسواق المالية.

ويتميز البحث الحالي عن الأبحاث السابقة، بمعالجة متغيرين لم يسبق إن عولجا سوية إذ تناولت بعض الأبحاث السابقة القيمة العادلة دون ربطها بالشفافية أو الشفافية دون ربطها بالقيمة العادلة، إذ حرص البحث على ربطهما بإستعمال طرائق القياس بالقيمة العادلة على وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية وقياس مستوى الشفافية ليضمن درجة عالية من الموثوقية، ومقارنة مستوى الشفافية عند القياس بالقيمة العادلة مع مستوى الشفافية عند القياس بالكلفة التاريخية، لأن القياس بالقيمة العادلة يُنتج قوائم مالية تعبر عن القيمة الحقيقية للوحدة الإقتصادية كونه الأسلوب الأفضل من بين طرائق القياس، واختيار القياس الأكثر ملائمة في تطبيق محاسبة القيمة العادلة لتحقيق مستوى عالٍ من الشفافية بأستعمال أفضل مقاييس للشفافية (S&P).

الثاني

القياس بالقيمة العادلة والكلفة التاريخية

يتناول هذا عرضاً لمفهوم القياس بالقيمة العادلة والقياس بالكلفة التاريخية وتوضيحاً لعلاقتهما ومميزاتهما وسلبياتهما وكالآتي:

أولاً:الكلفة التاريخية: تعرف الكلفة التاريخية بأنها السعر الإجمالي الذي تدفعه الوحدة الإقتصادية للحصول على ملكية وإستعمال أصل معين، بما في ذلك جميع المصاريف اللازمة للحصول على الأصل لحين استعمالهُ من الوحدة الإقتصادية، وعندما تقدم الأصول غير النقدية يكون في المقابل كلفة الأصل الجديد هي سعر البيع الحالي للأصل الذي جرى التخلي عنه، بدلاً من قيمته الدفترية (Hendriksen,1982:489).

١. **مبررات تطبيق الكلفة التاريخية:** أورد الكتاب والباحثون مبررات متعددة لتبني مبدأ الكلفة التاريخية منها :

أ. أن الكلفة التاريخية هي الطريقة المعتادة للوصول إلى تقدير كمي مقبول من الناحية الموضوعية لقيمة ذلك الحدث، ولها ميزة كبيرة على أي نظام آخر في كونها بسيطة وموضوعية نسبياً، فهي تعزز من موثوقية القياس (Britton&Waterston,2010:59-61).

ب. أن الكلفة التاريخية طريقة أسهل وأقل كلفة من معظم الطرائق الاخرى، لأنها تستعمل المعلومات المسجلة بالفعل ولا تتطلب تقديرات مكفلة، إذ اقترح الاطار الفكري للمحاسبة المالية أن يكون المنظمون على بينة من الكلفة عند القياس ليضمن عدم تجاوزها المنافع التي تعود على المستفيدين (Alexander&Nobes,2010:155).

ج. يتعين على الوحدات الإقتصادية تسجيل الأصول والخدمات بكلفة إقتنائها والمبلغ المدفوع لها، لأنها أكثر المعلومات موثوقية، فالكلفة التاريخية تسجل بمبلغ شراء الأصل ولاتؤخذ بالتقديرات اللاحقة لتقدير قيمة الاصل، لأن مختلف

المثمنيين سيقترحون تقديرات مختلفة للقيمة السوقية الحالية، وبذلك من الصعب التحقق من القيمة السوقية ويمكن تغييرها بسهولة (Schoenebeck& Holtzman,2013:7).

د. توفر الكلفة التاريخية معلومات مهمة عن التدفقات النقدية لأنها تمثل النقد أو ما يعادل النقد المدفوع لأصل ما أو المستلمة مقابل تحمل الالتزامات على الغير، وأن التقييم التاريخي للكلفة هو نتيجة معاملة مبادلة بين طرفين مستقلين، فقيمة التبادل المتفق عليها موضوعية ويمكن التحقق منها (Spiceland,2013:29).

٢.الانتقادات الموجهة لمبدأ الكلفة التاريخية:(Melville,2017:273-279)، (سارة،٢٠١٥ :٣)

أ. لا يكشف مبدأ الكلفة التاريخية عن المكاسب والخسائر المتعلقة بالبنود النقدية في مدة التضخم تفقد الوحدة الإقتصادية القدرة الشرائية عن طريق الإحتفاظ بالأصول النقدية ولكنها تكسب القوة الشرائية عن طريق الإحتفاظ بالإلتزامات النقدية، غير أن هذه المكاسب والخسائر لاتكشف على الاطلاق في قوائمها المالية.

ب. إن القياس المحاسبي المتبع على وفق مبدأ الكلفة التاريخية لا يصلح أن يكون أساساً مناسباً للقياس لأنه لم يعد قادراً على إعطاء المعلومات الملائمة لإتخاذ القرارات والتي تطلبها الأطراف المختلفة المستعملة لها، لذلك من الضروري البحث عن مقاييس أخرى بخلاف مقياس الكلفة التاريخية حتى وأن يجري التنازل عن الموضوعية بمعناها التقليدي (يونس، ٢٠١١:٢٠).

ج. التحليل المالي الذي يحتاج اليها المستثمرون لمعرفة وضع الوحدة الإقتصادية لايكون مفيد بشكل كبير اذا كانت الأرقام المحاسبية لاتعكس ما عليه الواقع، وأن أغلب القطاعات كقطاع المصارف يحتاج إلى معلومات وبيانات متجددة ومتفقة مع السوق وهذا لا يتطابق عند تطبيق مبدأ الكلفة التاريخية

ثانياً: القيمة العادلة والمبادى الرئيسة: عرفت القيمة العادلة بأنها المبلغ الذي يمكن أن تبيع فيه الوحدة الإقتصادية الأصل أو المبلغ الذي يمكن أن تدفعه لتسوية إلالتزام (Harrison, et al,2013:9).

وإتفق(Whittington,2015:49) مع (IFRS,2017:85) أنها السعر الذي سيستلم عند بيع أصل أو سيدفع لتحويل إلتزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في ظل ظروف السوق، ويقوم تعريف القيمة العادلة على وفق (IFRS) على المبادئ الرئيسة الآتية: (IFRS ,2016 :3)

١. **السعر:** (Price) عرض المعيار(IFRS 13) القيمة العادلة على أنها السعر الذي سيستلم من بيع أصل أو سيدفع لتحويل إلتزام في معاملة منتظمة في السوق الرئيسة(أو السوق الأكثر ميزة) في تاريخ القياس في ظل ظروف السوق الحالية، بغض النظر عما إذا كان ذلك السعر يمكن رصده بشكل مباشر أو أنه مقّدر بإستعمال أسلوب تقويم آخر.

٢. **المعاملة المنتظمة:** يفترض القياس بالقيمة العادلة أن يكون الأصل أو إلالتزام ناتج عن معاملة مبادلة منتظمة في ظروف إعتيادية بين المشاركين في السوق لبيع الأصل أو لتحويل إلالتزام عند تاريخ القياس وفي ظروف السوق الحالي، والفكرة من المعاملة المنتظمة يلغي التغيرات التي تحدث في ظل الظروف غير الأعتيادية كالاكراه (Suprmanyam& Wild,2009:100)

٣. **السوق:** قياس القيمة العادلة يفترض أن معاملة تحويل إلالتزام أو بيع الأصل تتم في السوق الرئيسي للأصل أو إلالتزام، وفي حالة عدم وجود سوق رئيسي يجري اختيار السوق الأكثر ملائمة للأصل أو إلالتزم.

٤. **المشاركون في السوق:** (Market Participants) المشاركون في السوق هم المشترون والبائعون في السوق الرئيسة أو السوق الأكثر ملائمة للأصل أو الالتزام.

ثالثاً:ميزات القيمة العادلة: من ميزات القيمة العادلة الآتي:(Supramanyam & Wild,2009:103)

١. تعكس المعلومات الحالية: لا أحد ينكر بأن محاسبة القيمة العادلة تعكس المعلومات الحالية المتعلقة بقيمة الأصول والالتزامات في قائمة المركز المالي، وعلى النقيض من ذلك يمكن أن تكون المعلومات المتعلقة بالتكاليف التاريخية قديمة، لذا يقال أن محاسبة القيمة العادلة أكثر ملائمة لإتخاذ القرارات.

٢. المقارنة: نتيجة الاتساق في الطريقة التي تقاس بها الأصول والالتزامات، فمحاسبة القيمة العادلة ستحسن المقارنة، أي القدرة على مقارنة القوائم المالية للوحدات الإقتصادية المختلفة.

٣. التخلي عن التحفظ والتحيز: أن محاسبة القيمة العادلة تعمل على القضاء على التحفظ الذي يوجد في المحاسبة لتحسين الموثوقية، وهذا هو الابلاغ عن المعلومات دون أي تحيز.

رابعاً: سلبيات القيمة العادلة: بالرغم من ميزات القيمة العادلة اشرت عليها سلبيات عدة منها:(جعارات ، 2006: 13) (صلاح، 2008 : 117-116)، (النجار، 2013: 469)

١. تعدد طرائق قياس القيمة العادلة يؤدي إلى نتائج تختلف بأختلاف كل طريقة قياس، الأمر الذي يبقي الإنتقادات موجه للمحاسبة لتعدد بدائل المعالجة والقياس بشكل عام.

٢. إن الاعتراف بالقيمة العادلة وتحديد قيمتها ينطويان على الحكم الشخصي وأتباع أسس قياس مختلفة.

٣. يجب ان يكون هناك شعور عام بما حدث تاريخياً لتوخي الدقة في تتبع النتائج، ونظراً لأن قيمة الأصول قد تعاني انخفاضات عدة خلال السنة مما يقلل من الأرباح الصافية، وبالنتيجة يمكن أن تقلل بشكل مصطنع من النجاحات التي يحققها أي نشاط تجاري، وبذلك تفقد البيانات المالية منظورها التاريخي.

ويرى الباحثين أن العلاقة بين الكلفة التاريخية والقيمة العادلة علاقة تكاملية، فاساس القيمة العادلة هي الكلفة التاريخية، فضلاً عن أن القيمة العادلة هي امتداد الكلفة التاريخية لكنهما يؤثران في خاصيتي الملائمة والتمثيل الصادق بشكل متوازن.

خامساً: العلاقة بين الكلفة التاريخية والقيمة العادلة: أوضح مجلس معايير المحاسبة المالية أن هدفه الطويل المدى هو جعل كل الأصول والالتزامات التي يجري الإقرار بها في قائمة المركز المالي بالقيمة العادلة وليس بالكلفة التاريخية، وذلك لسببين هما: (De jager, 2014:17)

١. القيمة العادلة توفر معلومات أكثر ملائمة عن الأصول والإلتزامات المالية مقارنة بمعلومات الكلفة التاريخية

٢. أنموذج القياس المختلط الذي يجري على وفقه قياس بعض الأصول إلى جانب الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة والبعض الآخر بالكلفة التاريخية لن يستطيع مواكبة إستراتيجيات أدارة المخاطر ولا مسايرة ومواكبة الأدوات المالية المعقدة، مما أدى إلى التوجه لإيجاد البديل الأفضل.

سادساً: مداخل قياس القيمة العادلة:(Shomkuts,2010:11) (Aurora& Bontas,2013:100).

١. **مدخل السوق:** يستعمل مدخل السوق الأسعار وغيرها من المعلومات الملائمة الناتجة عن معاملات السوق التي تنطوي على أصول أو إلتزامات متطابقة أو قابلة للمقارنة، وهي أسلوب رياضي.

٢. **مدخل الكلفة:** حدد معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 13) مدخل الكلفة على انه أسلوب تقييم يعكس المبلغ المطلوب في الوقت الحالي ليحل محل القدرة الاستيعابية للأصل، وإستناداً إلى مدخل الكلفة فأن القيمة العادلة هي كلفة الاقتناء أو انشاء أصول بديلة من أداة مماثلة، معدلة للتقادم.

٣. **مدخل الدخل:** حدد معيار(IFRS,13) مدخل الدخل على أنه من أساليب التقييم التي تحول المبالغ المستقبلية كالتدفقات النقدية أو الإيرادات و المصروفات إلى مبالغ حالية (مخفضة)، ويجري قياس القيمة العادلة على أساس المبالغ اعلاه عن طريق تحديد توقعات السوق الحالية حول تلك المبالغ المستقبلية.

سابعاً:التسلسل الهرمي للقيـــمة العادلة والذي يحدد الاولوية للمدخلات المستعملة لقياس القيمة العادلة الى ثلاثة مستويات رئيسية هي:(Warren,et al، ٢٠١٤:٦٨).

أ. **المستوى الأول:** مدخلات منهجية التقييم في هذا المستوى هي الأسعار المدرجة غير المعدلة في الأسواق النشطة للأصول أو إلالتزامات المماثلة التي تمتلك الوحدة الإقتصادية القدرة على الوصول إليها في تاريخ القياس (Needles,et .al,2014:735).

ب. **المستوى الثاني:** مدخلات المستوى الثاني هي مدخلات غير الأسعار المدرجة والمتضمنة في المستوى الأول يمكن ملاحظتها للأصول أو إلالتزامات، إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

ج. **المستوى الثالث:** تسمح مدخلات المستوى الثالث بقياس القيمة العادلة في ظروف عندما يكون هناك نقص في القيمة أو سوق نشط يعتمد عليه، وهناك مخاطر مرتبطة بتقدير افتراضات القيمة العادلة وبالنتيجة، من أجل استعمال أفضل التقديرات، قد يعتمد مختلف المهنيين والمؤسسات على تقنيات تقييم متنوعة، وقد نوقشت مشكلة التقديرات بشكل صريح، ومع ذلك، فقد تم وضع معيار الإبلاغ المالي الدولي (١٣) IFRS لجعل أساليب التقييم والإفتراضات المستعملة في تقديرات المستوى الثالث أكثر شفافية.

الثالث

مفهوم الشفافية ومقاييسها

يتناول هذا عرضاً لمفهوم الشفافية وخصائصها وأهم المقاييس المستعملة لقياس الشفافية وكالآتي:

أولاً: الشفافية: هي الانتشار الواسع للمعلومات الموثوقة ذات الصلة الوثيقة بالأداء الدوري والمركز المالي وفرص الإستثمار والحوكمة والقيمة ومخاطر الوحدة الإقتصادية (Bushman&Smith,2003:76)، ويقصد بالشفافية أيضاً حصول المستفيد الخارجي على نفس المعلومات الموجودة لدى الأدارة وأن حصوله على هذه المعلومات يجعله قادراً على رقابة الأدارة (Frank & Thomas, 2004:871)، **ويمكن تصنيف السمات الرئيسة للشفافية في مسارين تندرج فيهما أكثر وظائفـــــه قابلية للتمييز هي:**(Cellophane,2017:13)

١. **السمات التمثيلية:** وتتمثل بتوفير المعلومات؛ وشرعية الوحدات الإقتصادية، مما يدل على الإرادة السياسية للانفتاح في الحكم؛ وتقوية العلاقة بين الوحدات الإقتصادية والجمهور.

٢. **ميزات التحكم:** تمكّن من رصد تصرفات جميع الوحدات الإقتصادية؛ وتحقق الوضوح فيما يتعلق بحقوق والتزامات الوحدة الإقتصادية؛ وتسمح للجمهور بالمشاركة في صنع القرار؛ فهذه السمات تعمل أيضاً على قياس مستوى الديمقراطية في المجتمع، وغالباً ما يُعتقد أنه كلما كانت مؤسسات الدعاية أكثر تطوراً، كلما كان المجتمع أكثر تطوراً، وتملي الشفافية المصلحة العامة، إذ يجري تنفيذ أنشطة جميع الوحدات الإقتصادية من أجل الصالح العام بشكل فعال وإقتصادي مستدام.

ثانياً: خصائص الشفافية: يرى(حسين وآخرون،٢٠١٠: ٢١٤) أن هناك تطابقاً بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المعدة على وفق المعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي مع خصائص الشفافية، فلشفافية المعلومات المحاسبية أهمية خاصة، وهذه الشفافية تتعلق بمخرجات النظام المحاسبي، إذ تقسم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية إلى:(الجحاوي والمسعودي،٢٠١٨ :٣٥-٣٣)

١.**الخصائص النوعية الرئيسة:** لكي تكون المعلومات المالية مفيدة ينبغي أن تتمتع بخصائص معينة تدعم عملية إتخاذ القرار (الملائمة، والتمثيل الصادق)، فالمعلومات تكون ذات منفعة منخفضة إذا لم تكن ملائمة، وحتـــى لو كانت المعلومات ملائمة فقد تكون ليست ذات منفعة إذا لم تمثل بصدق الظاهرة الإقتصادية التي تدعّي أنها تمثلها، والخصائص النوعية الرئيسة هي:

أ.الملائمة : وتعني قدرة المعلومة المحاسبية على أحداث اختلاف في قرارات مستعملي المعلومات المحاسبية عن طريق تغيير توقعاتهم أو تثبيتها، والمعلومة المحاسبية تكون ملائمة إذا كانت مرتبطة ومفيدة للقرار الذي صممت من أجله (الججاوي والمسعودي، ٢٠١٨ :٣٣)، فالمعلومات المالية لتكون ملائمة يجب أن تتمتع بواحدة أو أكثر من الخصائص الفرعية الآتية:- (Kieso,et al,2016:42-43).

- **القيمة التنبؤية:** إذا كان المعلومات ذات قيمة كمدخلات للعمليات التنبؤية المستعملة من المستفيدين لتصور توقعاتهم الخاصة بالمستقبل.
- **القيمة التوكيدية:** إذا كانت المعلومات تؤكد أو تغير التوقعات السابقة (أو الحالية) إستناداً إلى التقييمات السابقة، ويترتب على ذلك أن القيمة التنبؤية والقيمة التأكيدية مترابطة وتساعد المعلومات نفسها على تأكيد أو تصحيح توقعات المستخدمين السابقة بشأن تلك القدرة.
- **الأهمية النسبية:** تكون المعلومة المحاسبية ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو التلاعب بها، قد يؤثر في القرارات التي يتخذها المستفيدين، واختصاراً، ينبغي أن تحدث هذه المعلومات فرقاً.

ب.التمثيل الصادق: الخاصية النوعية الرئيسة الثانية من المعلومات المالية المفيدة هي أنه يجب أن تمثل بصدق العمليات والأحداث الأخرى التي يزعم أنها تمثله (الججاوي والمسعودي، ٢٠١٤: ٣٤)، ولتمثل المعلومة الأحداث المالية تمثيلاً صادقاً ينبغي أن تتمتع بواحدة أو أكثر من الخصائص الفرعية الآتية:(Melville,2017:22)

- **لاكتمال:** تكتمل المعلومات المالية إذا تضمنت جميع المعلومات المطلوبة التي يحصل عليها المستفيد لكي يفهم المعاملات وغيرها من الأحداث التي تمثلها، بما في ذلك جميع الأوصاف والتفسيرات اللازمة.
- **الحيادية:**التمثيل المحايد عدم التحيز لأحد، فالمعلومات المالية ليست محايدة إذا جرى التلاعب بها بطريقة لتحقيق نتيجة محددة سلفاً، وبهدف زيادة إحتمال تلقي المعلومات بشكل إيجابي أو غير إيجابي من المستفيدين.
- **الخلو من الاخطاء:** المعلومات المالية لا ينبغي أن تكون دقيقة بنسبة ١٠٠٪ ولكن ينبغي أن تكون خالية من الخطأ المادي، والخلو من الخطأ تعني ضمناً عدم وجود أخطاء أو إغفالات في وصف العناصر الممثلة.

٢. **الخصائص التعزيزية للمعلومات المحاسبية** : أورد الاطار الفكري للمحاسبة المالية إربعة خصائص نوعية تعزيزية للمعلومات المحاسبية لتكون مفيدة هي:(Harrison,et.al,2018:10-11)،(Melville,2017:23)

أ. **قابلية المقارنة** : تمكن هذه الخاصية المستفيدين من مقارنة المعلومات المالية عن الوحدة الإقتصادية لفترة إعداد التقارير مع معلومات مشابهة عن وحدات إقتصادية أخرى للمدة نفسها ومع معلومات مشابهة عن نفسها.

ب. التحقق: يمكن التحقق بأن المعلومات تمثل بأمانة الظاهرة الإقتصادية التي تدعي تمثيلها.

ج. التوقيت المناسب : ينبغي أن تكون المعلومات المحاسبية متاحة للمستعملين في وقت مبكر بما فيه الكفاية لمساعدتهم على إتخاذ القرارات.

د. قابلية الفهم: وتعني أن يفهم المستعملون المعلومات المقدمة في التقارير المالية لتكون نافعة وذات قيمة (Melville,2017:24).

وحدد كل من:(طالب والعامري ،2014: 195-196)، (التميمي، 2005: 1) (Bushman & Smith, 2003)، عدة خصائص لتحقيق شفافية المعلومات المحاسبية تضاف إلى الخصائص النوعية لهذه المعلومات منها:

١. سهولة الوصول إلى المعلومة.

٢. سعة انتشار المعلومة.

٣. التطوعية في تقديم المعلومة.

٤. استعداد الوحدة الإقتصادية لتقديم أي معلومة تطلب منها.

٥. تنوع التقارير ودوريتها المنتظمة.

٦. علنية المعلومات ووجود موقع على شبكة الأنترنت للإفصاح عنها.

٧. طبيعة الشفافية في التقارير المالية.

ثالثاً: الشفافية عند تطبيق القياس بالقيمة العادلة: تسعى المعايير المحاسبية الدولية إلى تعزيز مساءلة الوحدات الإقتصادية عن طريق توفير شفافية أكثر في قوائمها المالية، إذ أن تطبيق القياس القيمة العادلة يمثل المؤشر الدولي الحالي لإعداد القوائم المالية، بهدف تحسين أهميتها وقابليتها للمقارنة والشفافية(٣١٩-٣٢٥: Haque, 2006)، ويمكن أن يؤدي التغيير في القياس المحاسبي الذي توصي به المعايير المحاسبية الدولية إلى تحسين جودة المعلومات المالية، لأنها تؤثر في الخصائص النوعية للمعلومات المالية، ولاسيما في قابليتها للمقارنة وفهمها وتوقيتها، لتؤثر في شفافية التواصل المالي، وبالنتيجة المساءلة في تحقيق الأهداف، ويمكن أن تسهم قابلية مقارنة أكبر للقوائم المالية الصادرة عن الوحدات الإقتصادية في تحسين الشفافية، ومن أجل الحصول على معلومات مالية تسهل المقارنة، من الضروري أن يكون القياس المناسب الأساس في إعداد القوائم المالية، لذا فإن تطبيق القياس بالقيمة العادلة استناداً إلى التقديرات التي اعدت على وفق ظروف السوق المالية لكل سنة، سيوفر قيماً أكثر تجانساً وبالنتيجة أكثر فائدة لتحسين الشفافية المالية (٢٧١-٢٨٥ :Barth, 2006).

أن تطبيق القياس بالقيمة العادلة يوفر معلومات ذات جودة أعلى عن تلك المتعلقة بتطبيق القياس بالكلفة التاريخية، فالقياس بالقيمة العادلة يعكس تغيرات قيمة الأصول على أساس الوقت المناسب، ويوفر قدراً أكبر من الموثوقية في مبالغ القيمة العادلة المعلنة المستحقة على البيانات المالية الأولية، وبالنتيجة يؤدي إلى مستوى أعلى من الشفافية، فالوحدات الإقتصادية التي تختار القياس بالقيمة العادلة ستكون لديها سيولة أعلى نسبة إلى تلك التي تختار القياس بالكلفة التاريخية، مما يعكس معلومات ذات جودة أعلى على وفق القياس بالقيمة العادلة، مما يؤدي إلى تقليل مخاطر المعلومات وعدم تناسق المعلومات، وبالنتيجة انخفاض كلفة رأس المال (١٥٥٣-١٥٨٣: Muller& Riedl, ٢٠٠٢), ويرى (٨٦٥-٨٨١ :Easley &O'Hara, 2002)أن تقديرات القيمة العادلة للأصول، تكون أكثر موثوقية عندما يجري توظيف خبراء التقييم الخارجيين مقارنة بالتقييمات الداخلية.

وتعد معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية تفسيرات محاسبية صادرة عن مجلس معايير المحاسبية الدولية، تهدف إلى توفير معلومات ذات جودة عالية وتتمتع بالشفافية وقابلية للمقارنة في البيانات المالية والتقارير المالية الأخرى لمساعدة المستثمرين في أسواق المال العالمية والمستخدمين للمعلومات المالية في إتخاذ القرارات الإقتصادية (جون،٢٠٠٦: ٦).

فالقياس القيمة العادلة لهُ ميزة تقديم المعلومات بسرعة كبيرة وبالنتيجة تحسين الشفافية بشرط أن تعمل الأسواق تحت المنافسة العادية، ومن أجل الوصول إلى مستوى الشفافية وقابلية المقارنة ينبغي تطبيق معايير المحاسبة الدولية بطريقة تسمح بتقديم بيانات محاسبية مفصلة وموثوقة؛ ومن الضروري أيضاً تحسين متطلبات إعداد التقارير من واضعي المعايير المحاسبية بهدف تبسيطها (١٤٨: ٢٠١١ .Man,et al).

رابعاً:مؤشرات ومعايير الشفافية: من المؤشرات المطبقة لقياس الشفافية المقاييس الآتية :

١. **مقياس غاما:** مقياس رقمي يتكون من (١٠) درجات يسمى (غاما) للتعرف على درجة توفر الحماية من أي خسائر، ويصنف قدرة المُقترَضين على الوفاء بالإلتزاماتهم مع المصارف على وفق(S&P) وتعكس نتائج غاما رأي (S&P) في حجم القوة النسبية لممارسات حكم الوحدات الإقتصادية بأعتبار ذلك حماية للمستثمر ضد الخسائر المحتملة المرتبطة بادارة الحكم، وتعتمد عناصر منهجية غاما على نفوذ المساهمين، وحقوق المساهمين والشفافية وتدقيق الحسابات وإدارة مخاطر الوحدة الإقتصادية وفعالية المجلس والاستراتيجية والحوافز .(https://ar.wikipedia.org/wiki)

٢. **لجنة بازل(Basel committee)**: هي لجنة للرقابة المصرفية مكونة من مجموعة الدول الصناعية العشر، تهدف إلى وضع معيار موحد لرأس المال لكافة المصارف(عبدالحميد،٢٠٠٠: ٨٠)

٣. **تصنيف نظام (CAMELS)**: نتيجة الجهود والدراسات لتصميم نظم أو مؤشرات للحد من المخاطر وقياس صحة النظام المصرفي فقد جرى اقتراح نظام (CAMELS) والذي يغطى كفاية رأس المال(C)، ومؤشرات جودة الأصول(A)، مؤشرات سلامة الإدارة(M)، مؤشرات الايرادات والربحية(E)، مؤشرات السيولة والتمويل(L) وتحليل الحساسية(S) لمخاطر السوق (طارق،٢٠٠٥: ٧٧٤).

٤. **مؤشر الشفافية(S&P)**: تفحص(S&P) التقارير السنوية للوحدة الإقتصادية عن(٩٨) بند من بنود المعلومات المحتملة مقسمة بشكل عام إلى ثلاث فئات فرعية هي: (Patel ,et al,2002:5).

أ. هيكل الملكية وحقوق المستثمرين ويتضمن (28) بند.

ب. الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات ويتضمن (35) بند .

ج. هيكل مجلس الإدارة والعمليات ويتضمن (35) بند.

خامساً: مؤشرات مقياس(S&P): يمكن توضيح أنموذج (S&P) الذي سيجري اعتمادهُ لقياس الشفافية في عينة البحث مع إجراء بعض التعديلات عليه من الأضافة والاختزال منها واليها على وفق طبيعة نشاط عينة البحث، فبعد التعديل الطفيف بما يتناسب مع ذلك ظهر المؤشر المعتمد بـ(٧٩) متطلباً وبما يتناسب مع متطلبات الإبلاغ للوحدات الإقتصادية التي تعمل في البيئة العراقية، وكما في الجدول(١) الآتي:

جدول (١)
مؤشرات الشفافية لـ(financial services standard & poor s) في الإفصاح

البنود	مؤشرات كل بند	المعلومات الواجب الإفصاح عنها على وفق S&P٥٠٠
أولا: الشفافية في الإفصاح عن هيكل الملكية و حقوق المستثمرين	١. الشفافية بخصوص الملكية	١. أنواع الأسهم لدى الوحدة الإقتصادية.
		٢. أنواع المستثمرين.
		٣. الإفصاح عن عدد الأسهم العادية المصدرة وتلك المصرح بها وغيرالمصدرة
		٤. الإفصاح عن القيمة الاسمية للأسهم العادية المصدرة وتلك المصرح بها وغير المصدرة.
		٥. الإفصاح عن عدد الأسهم الممتازة المصدرة والمصرح بها ،والأسهم الأخرى التي لا يحق لها التصويت.
		٦. الإفصاح عن القيمة الاسمية للأسهم الممتازة المصدرة والمصرح بها، والأسهم الأخرى التي لا يحق لها التصويت.
		٧. كبار المستثمرين في الوحدة الإقتصادية.
		٨. إفصاح الوحدة الإقتصادية عن حقوق التصويت لكل أنواع الأسهم.
	2 . تمركز الملكية	١. أسماء المستثمرين الذين يملكون أكثر من 5%,10 % من أسهم الوحدة الإقتصادية.
		٢. أسماء العاملين بالوحدة الإقتصادية والذين يملكون أسهم فيها.
	٣.إجراءات التصويت والاجتماع للمساهمين	١. جدول اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين.
		٢. الموضوعات التي تتناولها جداول الإجتماعات.
		٣. المقترحات المقدمة في تلك الإجتماعات.
		٤. الإجتماعات غير العادية.
		٥. كيفية اختيار أعضاء مجلس الإدارة.
		٦. إلتزام الوحدة الإقتصادية بقواعد الحوكمة.
		٧. النمو والإنخفاض في سوق الأسهم.
		٨. الإفصاح عن النظام الأساسي الوحدة الإقتصادية.
ثانيا: الشفافية في الإفصاح عن		١. الإستراتيجية الرئيسية للإدارة لتحقيق الأهداف.
		٢. الثبات أو عدم الثبات في الإستراتيجية.

المعلومات غير المالية ومعلومات مالية	١. اتجاهات الشركة	٣. طبيعة ونوع الصناعة و السلعة التي تقدمها الوحدة الإقتصادية.
		٤. الأسواق الرئيسية وأقسام السوق التي يجري توزيع المنتجات فيها.
		٥. نصيب أو حصة الوحدة الإقتصادية في السوق.
		٦. تنبؤات الإدارة للأرباح المستقبلية المتوقعة .
		٧. تنبؤات الإدارة للمبيعات.
		٨. متوسط عمر الأصول الرئيسية.
		٩. خطط الاستثمار التي ستنفذ في السنوات القادمة.
		١٠. تفاصيل الخطط.
		١١. التحليل المالي لعناصر قائمة الدخل والمركز المالي كمعدل العائد على حقوق الملكية أو معدل العائد على الاستثمار أو معدل دوران الأصول.
	2. السياسات المحاسبية	١. تقارير مالية فترية.
		٢. السياسات المحاسبية المطبقة.
		٣. المعايير المحاسبية المطبقة.
		٤. المعايير المحاسبية المحلية المطبقة.
	3. تفاصيل السياسات المحاسبية	١. طرائق تقييم الأصول.
		٢. طرائق تقييم المخزون.
		٣. طرائق تقييم الإنخفاض في قيمة الأصول.
		٤. قوائم مالية مجمعة في حالة وجود شركات تابعة.
	٤. المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة	١. نسبة الملكية مع الوحدات الإقتصادية الأخرى.
		٢. أسماء الأطراف ذوى العلاقة.
		٣. نسبة التعامل مع تلك الأطراف.
	5. معلومات عن مدقق الحسابات	١. أسم المدقق الذي قام بالتدقيق.
		٢. تقرير المدقق يرفق بالقوائم.
		٣. المبلغ المدفوع كأتعاب.
		٤. قيام المدقق مقابل خدمات أخرى.
	6. معلومات عن الفرص والأخطار	١. طبيعة الفرص والأخطار.
		٢. مخاطر عدم السيولة.
		٣. المصادر الداخلية والخارجية للسيولة.
		٤. الاحتمالات الناتجة عن الزيادة أو النقص في السيولة.
		٥. النقص الجوهري في السيولة واتجاهات الوحدة الإقتصادية لعلاج ذلك النقص.
		٦. الفرص والأخطار الناتجة من المشاركة في صناعات إضافية.
		٧. الفرص والأخطار الناتجة من التغير في هيكل الصناعة.
	7. معلومات عن شدة تنافس الصناعة	١. أسماء عدد المنافسين
		٢. استجابة التغير في السعر نتيجة المنافسة
		٣. عدد الوحدات الإقتصادية التي تزايد على التعاقدات الرئيسية.
		٤. الميزة التنافسية لنشاط الوحدة الإقتصادية داخل القطاع الذي تنتمي إليه.
	8. معلومات عن رضا العاملين	١. مدى مشاركة العاملين في وضع الخطط الإستراتيجية.
		٢. مدى تشجيعهم على الإبداع والابتكار.
		٣. الرضا المالي.
ثالثًا: الشفافية في المعلومات عن مجلس الإدارة	١. هيكل المجلس وتكوينه	١. اسم رئيس مجلس الإدارة
		٢. تفاصيل عن رئيس مجلس الإدارة
		٣. أسماء أعضاء مجلس الإدارة
		٤. الخبرة السابقة لأعضاء مجلس الإدارة.

		٥. أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين.
		٦. الأمور التي يختص بها مجلس الإدارة.
	٢. دور المجلس	١. اللجان التابعة لمجلس الإدارة.
		٢. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.
		٣. مكافآت باسم كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة.
		٤. جدول اجتماعات مجلس الإدارة.
		٥. خطط مجلس الإدارة تجاه توزيع الأرباح.
		٦. هل هناك لجنة تدقيقية.
		٧. أسماء أعضاء اللجنة التدقيقية.
		٨. هل هناك وظيفة للمدقق الداخلي.
	٣. تدريب الأعضاء ومكافآتهم	١. البرامج التدريبية لأعضاء مجلس الإدارة.
		٢. عدد الأسهم التي يمتلكها أعضاء مجلس الإدارة.
		٣. أسماء المديرين التنفيذين من غير أعضاء مجلس الإدارة.
		٤. عدد المديرين التنفيذيين في مجلس الإدارة.
		٥. مكافآت المدراء التنفيذين.
		٦. عدد الأسهم التي يمتلكها المديرين التنفيذيين.
		٧. مكافآت المديرين المرتبطة بالأداء.
		٨. الإفصاح عن رواتب الأعضاء بالأرقام.
المجموع	(14) مؤشر	(80) متطلب

المصدر: أعداد وبتصرف من الباحثين بالإعتماد على :

١. "فتح الله، محمد عبدعلي محمد (2014)"تقييم الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المالية المنشورة للمصارف العراقية الخاصة وانعكاسها على القيمة السوقية للأسهم"– رسالة ماجستير في علوم المحاسبة – كلية الأدارة والأقتصاد – جامعة بغداد.

٢. عبد الرحمن، احمد رجب عبد الملك (٢٠١٠)" قياس مدى تحقق الشفافية والافصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق المال السعودي " دراسة نظرية وتطبيقية، مدخل ضبط معايير المحاسبة السعودية ، استاذ المحاسبة المشارك – جامعة الملك فيصل – السعودية.

الثالث

مدى تحقيق متطلبات الشفافية على وفق القياس بالقيمة العادلة

يعد القطاع المصرفي إحد القطاعات المهمة والتي تسهم في دعم الأسواق المالية عن طريق وحداتها الإقتصادية المساهمة في السوق، وسوف يجري بحث دور المصارف التجارية بعدها احدى أهم القطاعات الإقتصادية لما لها من دور كبير في تمويل باقي القطاعات ودعمها برؤوس الأموال كبيرة، فضلاً عن دورها الفعال في تطوير سوق الأوراق المالية عن طريق الاستثمار وتوظيف الاموال، وسيجري قياس مستوى الشفافية لعينتي البحث (مصرف بغداد ومصرف الخليج التجاري) لكل مصرف على وفق مقياس (S&P)، قبل وبعد تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية وكالآتي:

أولاً: قياس مستوى الشفافية لعينة البحث (مصرف بغداد، الخليج التجاري) :

لغرض أثبات أو نفي فرضية البحث سيجري قياس مستوى الشفافية لعناصر القوائم المالية عند القياس بالكلفة التاريخية ومقارنتها بمستوى الشفافية عند القياس بالقيمة العادلة للتعرف على أي نوع من طرائق القياس يدعم مستوى أعلى من الشفافية، وهذا القياس سيكون للعامين (٢٠١٥) و(٢٠١٦) لان عينتي البحث (مصرف بغداد، مصرف الخليج التجاري) قد إعتمدتا تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية(IFRS) وذلك من عام (٢٠١٦)، ومعيار القيمة العادلة(IFRS 13)هو أحد معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، أما بالنسبة لعام (٢٠١٥) فقد اعتمدتا القياس بالكلفة التاريخية، وهي العام السابق لتطبيق معايير(IFRS)، وقياس مستوى الشفافية للقوائم المالية على وفق مقياس الشفافية (Standard & Poor's) سيكون كالآتي:

يحتوي مقياس (S&P) على (٧٩) متطلب، وبعد جمع البيانات عن عينة البحث لعام (٢٠١٥)،(٢٠١٦) سيجري أحتساب مستوى الشفافية كالأتي:

١. **قياس مستوى الشفافية لمصرف بغداد:**سيجري قياس مستوى شفافية المصرف بالجداول وكالآتي:

أ. عند فرز الإيضاحات المُفصح عنها وغير المُفصح عنها من بيانات ومعلومات العينة الأولى مصرف بغداد لعام (٢٠١٥) وإحصائها عن طريق بنود الشفافية في مقياس (S&P)، فان مستوى الشفافية سيكون كما في الجداول الآتي :

جدول (٢) نسبة الشفافية لمصرف بغداد ونسبة كل بند من بنود مقياس (s&p) لعام (٢٠١٥)

البنود	المؤشرت (١)	مُفصح عنها (٢)	غير مُفصح عنها (٣)	نسبة الشفافية في البند(٢)/(١) (٤)	نسبةالشفافية= المؤشرات المفصح عنهاالى اجمالي المؤشرات (٢)/(٧٩) (٥)	النسب المعيارية ٧٩/(١) (٦)
مؤشرات بند هيكل الملكية وحقوق	١٨	٤	١٤	%٢٢	%5	23%
مؤشرات بند المعلومات المالية وغير المالية.	٣٩	١٧	٢٢	%٤٣	%21	49%
مؤشرات بند المعلومات عن مجلس الإدارة.	٢٢	١٢	١٠	%٥٤	%15	28%
المجـموع الكلي	٧٩	٣٣	٤٦	%٤١	%41	100%

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي لمصرف بغداد (٢٠١٥)

يتبين أن نسبة الشفافية لعام (٢٠١٥) لمصرف بغداد (%٤١) تمثل مجموع نسب المؤشرات المفصح عنها من البنود الثلاثة إذ بلغت نسبة الشفافية لبند هيكل الملكية وحقوق المستثمرين(%٥) وهي نسبة ضعيفة جداً تدل على أن أغلب المعلومات الخاصة بهذا البند لم يجر الإفصاح عنها على وفق مؤشرات مقياس الشفافية (S&P)، أما بالنسبة لبند المعلومات المالية وغير المالية بلغت نسبة الشفافية (%٢١) وهي أيضاً نسبة ضعيفة تدل على أن الإبلاغ على المعلومات المالية وغير المالية لم تكن ضمن المستوى المطلوب الذي تكون فيه نسبة المؤشرات المفصح عنها أكبر من(%٥٠) من اجمالي مؤشرات البند لتكون شفافة، أما بخصوص نسبة الشفافية لبند المعلومات عن مجلس الأدارة هي(%١٥) وتعد نسبة مقبولة لأن نسبة المؤشرات المفصح عنها أكثر من (%٥٠) من اجمالي مؤشرات البند، وعن طريق جمع هذه النسب تكون لدينا نسبة الشفافية لمصرف بغداد وهي نسبة لاترقى إلى أن يكون المصرف شفاف في المعلومات التي يقدمها للمستثمرين والمستفيدين.

ب. عند فرز الإيضاحات المُفصح عنها وغير المُفصح عنها من بيانات ومعلومات مصرف بغداد لعام (٢٠١٦) وتحديد بنود الشفافية في مقياس (S&P)، كما في الجدول الآتي:

جدول (٣) نسبة الشفافية لمصرف بغداد ونسبة كل بند من بنود مقياس (s&p) لعام (٢٠١٦)

البنود	المؤشرات (١)	مُفصح عنها (٢)	غير مُفصح عنها (٣)	نسبة الشفافية في البند (٢)/(١) (٤)	نسبةالشفافية= المؤشرات المفصح عنهاالى اجمالي المؤشرات (٢)/(٧٩) (٥)	النسب المعيارية ٧٩/(١) (٦)
مؤشرات بند هيكل الملكية وحقوق المستثمرين.	١٨	٥	١٣	%٢٨	%6	23%
مؤشرات بند المعلومات المالية وغير المالية.	٣٩	٢٧	١٢	%٦٩	%34	49%
مؤشرات بند المعلومات عن مجلس الادارة.	٢٢	١٦	٦	%٧٣	%21	28%
المجـموع الكلي	٧٩	٤٨	٣١	%٦١	%61	100%

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على الجداول السابقة

يتبين من الجدول (٣) أن شفافية مصرف بغداد متوسطة لعام (٢٠١٦) قد أرتفعت من (٤١%) إلى (٦١%) ويرجع نمو نسبة الشفافية البالغة $49\% = 41 \div (41 - 61)$ برأي الباحثين إلى أن المصرف طبق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.

من جهة أخرى تبين أن نسبة الشفافية لعام (٢٠١٦) نسبة متوسطة وتأتي هذه النسبة من مجموع نسب المؤشرات المفصح عنهامن البنود الثلاثة إذ بلغت نسبة الشفافية لبند هيكل الملكية وحقوق المستثمرين(٦%)، وهي نسبة ضعيفة جداً تدل على أن أغلب المعلومات الخاصة بهذا البند لم يجر الإفصاح عنها ضمن مقياس الشفافية (S&P)، أمابالنسبة لبند المعلومات المالية وغير المالية بلغت نسبة الشفافية (٣٤%) وهي أيضاً نسبة متوسطة تدل على أن الإبلاغ عن المعلومات المالية وغير المالية لم تكن بالمستوى المطلوب لكي تكون شفافة، أما بخصوص نسبة الشفافية لبند المعلومات عن مجلس الأدارة فقد بلغت(٢١%) وتعد نسبة جيدة وعن طريق جمع هذه النسب تكون لدينا نسبة الشفافية لمصرف بغداد، مما يستدعي القول بأن المصرف يعد شفافاً في الإفصاح عن المعلومات التي يقدمها للمستثمرين والمستفيدين بنسبة متوسط.

وللتعرف على نسب الزيادة في الشفافية لكل بند من البنود الثلاثة في مقياس (S&P) ولاجمالي المؤشرات لعام (٢٠١٥) التي لم تطبق القياس بالقيمة العادلة على وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية ولعام (٢٠١٦) عند تطبيق القياس بالقيمة العادلة [٣] على وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، سيكون بيان ذلك عن طريق الجدول (٤) الأتي:

جدول (٤) مقارنة نسبة الشفافية لمصرف بغداد لعام (٢٠١٥)،(٢٠١٦) ونسبة التغير في مستوى الشفافية

التفاصيل	نسبة الشفافية (٢٠١٥) (١)	نسبة الشفافية (٢٠١٦) (٢)	الفرق في النسبة (٣)=(٢)-(١)	نسبة التغير (٤)=(٣)/ (١)
بند هيكل الملكية وحقوق المستثمرين	5%	6%	1%	20%
بند المعلومات المالية وغير المالية	21%	34%	13%	62%
بند المعلومات عن مجلس الأدارة	15%	21 %	6%	40%
المجموع	41%	61%	20%	49%

المصدر:من أعداد الباحثين بالاعتماد على الجداول السابقة.

يتضح من الجدول (٤) أن نسبة الشفافية لكل بند من البنود الثلاثة لمقياس الشفافية (S&P) أرتفع في عام (٢٠١٦) بنسبة (٤٩%) وسبب ذلك يعود برآي الباحثين إلى تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، وتبين إن المؤشرات لم تتضمن أي فقرة تدل على ضرورة الإبلاغ عن طرائق القياس أو عن فقرات معينة تتأثر بالقياس بالقيمة العادلة، ولذلك يرى الباحثين ضرورة تضمين مؤشرات الشفافية بنود تتعلق بالإفصاح عن طرائق القياس كطرائق القياس على وفق معيار المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IFRS13) والمتضمة المستويات الثلاثة والشروط المتوفرة لكل مستوى التي تجعل من قياس الأصل أو الإلتزام أو حق من حقوق الملكية من أفضل طرائق القياس.

٢. قياس مستوى الشفافية لمصرف الخليج التجاري :

لغرض قياس مستوى الشفافية لمصرف الخليج التجاري سنتبع نفس الخطوات السابقة لقياس مستوى الشفافية لمصرف بغداد، ولعامين (٢٠١٥) و(٢٠١٦)؛ لأن المصرف طبق القياس بالكلفة التاريخية في (٢٠١٥) وطبق القياس بالقيمة العادلة في (٢٠١٦) كالأتي:

[٣] **جرى قياس الأصول المالية بالقيمة العادلة فقط.**

أ.عند فرز الإيضاحات المُفصح عنها وغير المُفصح عنها من بيانات ومعلومات مصرف الخليج التجاري لعام (٢٠١٥) وإحصائها عن طريق بنود الشفافية في مقياس (S&P)، تبين الآتي:

جدول (٤) نسبة الشفافية مصرف الخليج التجاري ونسبة كل بند من بنود مقياس (S&P) لعام(٢٠١٥).

البنود	المؤشرات (١)	مُفصح عنها (٢)	غير مُفصح عنها (٣)	نسبة الشفافية في البند (١)/(٢) (٤)	نسبةالشفافية= المؤشرات المفصح عنها الى اجمالي المؤشرات (٢)/(٧٩) (٥)	النسب المعيارية (١)/٧٩
مؤشرات بند هيكل الملكية وحقوق المستثمرين.	١٨	٨	١٠	%٤٤	%10	23%
مؤشرات بند المعلومات المالية وغير المالية.	٣٩	١٣	٢٦	%٣٣	%16	49%
مؤشرات بند المعلومات عن مجلس الإدارة.	٢٢	١١	١١	%٥٠	%14	28%
المجـموع الكلي	٧٩	٣٢	٤٧	%٤١	%40	100%
المصدر:من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي لمصرف الخليج التجاري لعام (٢٠١٥)						

يتبين من الجدول السابق(٤)أن نسبة الشفافية لعام (٢٠١٥) لمصرف الخليج التجاري (%٤٠) وهي ناتجة عن حاصل جمع نسب المؤشرات المفصح عنها من البنود الثلاثة إذ بلغت نسبة الشفافية لبند هيكل الملكية وحقوق المستثمرين (%١٠) وهي نسبة ضعيفة تدل على أن المعلومات بهذا البند لم يجر الإفصاح عنها ضمن مقياس الشفافية (S&P)، أما بالنسبة لبند المعلومات المالية وغير المالية فقد بلغت نسبة الشفافية (%١٦) وهي نسبة ضعيفة تشير إلى أن الإبلاغ على المعلومات المالية وغير المالية لم يكن ضمن المستوى المطلوب لكي تكون شفافة، أما بخصوص نسبة الشفافية لبند المعلومات عن مجلس الأدارة بلغت (%١٤) وتعد نسبة مقبولة نوعاً ما، وعن طريق جمع هذه النسب تكون نسبة الشفافية لمصرف الخليج التجاري وهي نسبة لاترقى إلى أن يقال عن المصرف أنه شفاف في المعلومات التي يقدمها للمستثمرين والمستفيدين.

ب. قياس المؤشرات المُفصح عنها وغير المُفصح عنها من البيانات والمعلومات الخاصة بالتقرير السنوي لمصرف الخليج التجاري لعام (٢٠١٦) عن طريق بنود الشفافية في مقياس(S&P)، كماموضح بالجدول الآتي:

جدول (٥) نسبة الشفافية والمعيارية لمصرف الخليج التجاري لعام (٢٠١٦)

البنود	المؤشرات (١)	مُفصح عنها (٢)	غير مُفصح عنها (٣)	نسبة الشفافية في البند (١)/(٢) (٤)	نسبةالشفافية= المؤشرات المفصح عنهاالى اجمالي المؤشرات (٢)/(٧٩) (٥)	النسب المعيارية (١)/٧٩ (٦)
مؤشرات بند هيكل الملكية وحقوق المستثمرين.	١٨	١٠	٨	%٥٦	%13	23%
مؤشرات بند المعلومات المالية وغير المالية.	٣٩	٢٠	١٩	%٥١	%25	49%
مؤشرات بند المعلومات عن مجلس الإدارة.	٢٢	١٦	٦	%٧٣	%20	28%
المجـموع الكلي	٧٩	٤٦	٣٣	%٥٨	%58	100%
المصدر:من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي لمصرف الخليج التجاري						

من الجدول(٥) السابق يتبين أن شفافية مصرف الخليج التجاري لعام (٢٠١٦) بلغت (%٥٨) ويمكن أن يقال عنها مقبولة، نتجت عن جمع نسب المؤشرات المفصح عنها من البنود الثلاثة إذ بلغت نسبة الشفافية لبند هيكل الملكية وحقوق المستثمرين (%١٣) وهي نسبة مقبولة تدل على أن المعلومات الخاصة بهذا البند يجري الإفصاح ضمن مقياس الشفافية (S&P) ولكن ليس بالمستوى المطلوب، أما بالنسبة لبند المعلومات المالية وغير المالية بلغت نسبة الشفافية(25%) وهي

أيضاً نسبة مقبولة تدل على أن الإبلاغ عن المعلومات المالية وغير المالية ضمن المستوى لتكون شفافة، أما بخصوص نسبة الشفافية لبند المعلومات عن مجلس الأدارة هي (٢٠%) وتعد نسبة جيدة وعن طريق جمع هذه النسب تكون لدينا نسبة الشفافية لمصرف الخليج التجاري مما يدل على أنه يتمتع بشفافية مقبولة في الإفصاح عن المعلومات التي يقدمها للمستثمرين والمستفيدين؛ وللتعرف على نسب النمو في الشفافية لكل بند من البنود الثلاثة في مقياس (S&P) ولاجمالي المؤشرات لعام (٢٠١٥) التي لم تطبق القياس بالقيمة العادلة على وفق المعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية وعام (٢٠١٦) عند تطبيق القياس بالقيمة العادلة على وفق المعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، كما في الجدول (٦) الأتي:

جدول (٦) مقارنة نسبة الشفافية لعام(٢٠١٥)،(٢٠١٦) ونسبة التغير في مستوى الشفافية لمصرف الخليج التجاري

التفاصيل	نسبة الشفافية (١) (٢٠١٥)	نسبة الشفافية (٢)(٢٠١٦)	الفرق في النسبة (٣)=(٢)-(١)	نسبة التغير (٤)=(٣)/ (١)
بند هيكل الملكية وحقوق المستثمرين	%10	%13	%3	%30
بند المعلومات المالية وغير المالية	%16	%25	%9	%56
بند المعلومات عن مجلس الأدارة	%14	%20	%6	%43
المجموع	%40	%58	%18	%45

المصدر:من أعداد الباحثين بالاعتماد على الجداول السابقة

يتضح من الجدول (٦) أن نسبة الشفافية لكل بند من البنود الثلاثة لمقياس الشفافية (S&P) أرتفع في عام (٢٠١٦) بنسبة (١٨%) عن العام السابق (٢٠١٥)، وسبب ذلك هو تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية وأن معيار القياس بالقيمة العادلة هو من ضمن تلك المعايير.

جدول (٧) مقارنة بين نسبة الشفافية لعينتي البحث

التفاصيل	مصرف بغداد			مصرف الخليج التجاري		
البنود	٢٠١٥	٢٠١٦	نسبة النمو	٢٠١٥	٢٠١٦	نسبة النمو
بند هيكل الملكية وحقوق المستثمرين	5%	6%	1%	%10	%13	%3
بند المعلومات المالية وغير المالية	21%	34%	13%	%16	%25	%9
بند المعلومات عن مجلس الأدارة	15%	21 %	6%	%14	%20	%6
المجموع	41%	61%	20%	%40	%58	%18

المصدر: من أعداد الباحثين بالإعتماد على الجداول السابقة.

يتضح من الجدول(٧) أن نسبة نمو الشفافية من عام(٢٠١٥) ولغاية(٢٠١٦) لمصرف بغداد (٢٠%)، ونسبة نمو الشفافية من عام (٢٠١٥) ولغاية (٢٠١٦) لمصرف الخليج التجاري (١٨%)، وهذا الأرتفاع في نسب نمو الشفافية لعينتي البحث ناتج عن تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية وبالنتيجة فان القياس بالقيمة العادلة على وفق المعايير والمحدد بمعيار (IFRS13) يظهر الوضع الحقيقي للوحدة الإقتصادية، وينتج قوائم مالية تمتاز بمعلومات ملائمة وتمثيل صادق تحقق مستوى شفافية أفضل لمستعملي القوائم المالية، ومن جهة أخرى نلاحظ زيادة نسبة شفافية الإبلاغ المالي في مصرف بغداد عن نسبة شفافية الإبلاغ المالي لمصرف الخليج التجاري في كلا الحالتين فقد بلغ الفرق عند تطبيق الكلفة التاريخية (١%) فيما بلغ عند تطبيق القيمة العادلة (٣%) وهذا الفرق يعود برآي الباحثين إلى طريقة عرض البيانات المالية لكل مصرف في تقريره السنوي.

ويتضح أن مؤشرات (S&P) الخاصة بالشفافية لم تعط تفصيل عن آليه تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الا أنها تهتم بأفصاح الوحدة الإقتصادية عن المعايير المطبقة والاجابة إما أنها تفصح أو لا، حتى ولو كان مصرف(بغداد، الخليج التجاري) يطبق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي تطبيقاً كاملاً أو بشكل جزئي، وقد اشار

مصرف(بغداد، الخليج التجاري) في تقريره السنوي أنه طبق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IFRS) فيما يخص عنصر من عناصر القوائم المالية (الأصول المالية فقط).

ويظهر من التقارير السنوية لعينة البحث لمصرف بغداد والخليج التجاري لعام(٢٠١٦) أن قياس القيمة العادلة للأوراق المالية جرى باعتماد العديد من النماذج والطرائق والمداخل الا أن المصرف لم يستطع أستعمال أكثر الطرائق أو الاساليب ذات الموثوقية العالية في القياس بالقيمة العادلة لعدم وجود السوق النشط أو استعمال المستوى الأول أو الثاني في القياس فلجا إلى المستوى الثالث الذي يعتمد على التقديرات والإفتراضات التي قد تكون غير موثوقة وتؤثر في القيمة الدفترية، أما فيما يتعلق بقياس الأصول غير المالية كالممتلكات والمباني فهنالك صعوبة بالغة في استعمال طرائق قياس القيمة العادلة لعدة اسباب منها السوق النشط أو الأسعار المماثلة أو طرف ثالث يستطيع تقيم هذه الأصول بشكل موثوق يعكس وضع السوق في تاريخ أعداد القوائم المالية، فلذلك لجأ المصرف للابقاء على اعتماد القياس بالكلفة التاريخية ولكن بنوع من التحديث أو التعديل عن طريق استعمال اختبارات تدني القيمة والتي يرى الباحثين أنها تنعكس بشكل كبير على القياس بالقيمة العادلة.

الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

يعرض أهم الاستنتاجات التي توصل لها الباحثين والتوصيات لحل مشكلة البحث وكالآتي:

أولاً: الاستنتاجات: مما ورد من الجانبين النظري والعملي توصل الباحثين للاستنتاجات الآتية:

١. أثرت ضغوطات عدة على مهنة المحاسبة في بعض المبادئ التي تقوم عليها، ومنها مبدأ الكلفة التاريخية الذي أصبح يواجه إنتقادات شديدة نتيجة لإرتفاع الأسعار التي شهدها العالم، مما دفع الفكر المحاسبي المعاصر إلى أجراء منهج جديد للقياس المحاسبي هو القياس بالقيمة العادلة.

٢. أن القياس بالقيمة العادلة يُحسن مقارنة القوائم المالية للوحدات المالية المختلفة، وأن أساس المفاضلة بينها وبين القياس بالكلفة التاريخية هو تحقيق القدر المطلوب من خاصيتي الملائمة والتمثيل الصادق.

٣. هناك طرائق عدة لقياس عناصر القوائم المالية، وفي ظل الأسواق المتقلبة والمتغيرة، فإن القياس بالقيمة العادلة يوفر الكثير من الشفافية مقارنة القياس بالكلفة التاريخية.

٤. لايمكن الإعتماد على مدخل معين في جميع الظروف لقياس القيمة العادلة، وأنما إستعمال المدخل المناسب الذي يوفر البيانات اللازم إستعمالها في القياس، وبالنتيجة إستعمال أكثر من مدخل تبعاً للظروف، ومن ثم تقييم نتائج قياسها.

٥. أن التغيير في القياس المحاسبي الذي توصي به المعايير المحاسبية الدولية يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المالية، لأنها تؤثر في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ولا سيما في قابليتها للمقارنة وفهمها وتوقيتها المناسب، وتؤثر في الشفافية المحاسبية، وبالنتيجة في المساءلة.

٦. عند تطبيق المصارف للمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي طبقت القياس بالقيمة العادلة على الأصول المالية فقط لتوفر امكانية قياسها بالقيمة العادلة.

ثانياً: التوصيات: من الاستنتاجات التي توصل لها الباحثين ولحل مشكلة البحث يوصيان بالآتي:

١. تفعيل دور مجلس المعايير المحاسبية العراقية وتشريع معايير محاسبية بشكل أكبر مما عليه حالياً، أو اعتماد معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IFRS) والعمل بها والغاء التعارض معها، مع السعي لملائمتها للبيئة العراقية.

٢. تبني معايير محاسبية عراقية متفقة مع معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية ليكون القياس والإفصاح المحاسبي له قدرة على تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المالية، وبالنتيجة الضمان لوجود الشفافية وصحة المعلومات المحاسبية.

٣. تطبيق القياس بالقيمة العادلة لأنه يوفر مستوى أعلى من الشفافية مقارنة بالقياس على وفق الكلفة التاريخية على وفق مقياس (S&P).

٤. العمل على قياس شفافية الإبلاغ المالي على وفق المقياس العالمي (S&P) أو اعتماد مؤشر عراقي يتلائم مع البيئة العراقية سنوياً من هيئة الأوراق المالية خدمة لمتطلبات المستثمرين.

٥. تطبيق القياس بالقيمة العادلة لتخرج من مستوى الإفصاح والإبلاغ المالي على وفق المعلومات التاريخية إلى معلومات تعكس الواقع الإقتصادي.

٦. الأهتمام عند تطبيق القياس بالقيمة العادلة ضمن المستوى الثالث بالضوابط على درجة عالية من الدقة والموثوقية، وأن يكون التقييم أكثر موضوعية وقد جرى على يد خبراء فنيين ولديهم الخبرة المهنية الكافية.

٧. ضرورة قيام المصارف التجارية المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية بتحسين مستوى الشفافية عن طريق الإفصاح عن كافة المعلومات المتعلقة بنشاط المصرف، وعن استعمال أفضل طرائق القياس المحاسبي المعدة على وفق المعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.

٨. تضمين مؤشرات الشفافية بنود تتعلق بالإفصاح عن طرائق القياس كطرائق القياس بالقيمة العادلة على وفق(IFRS) المتضمنة المستويات الثلاثة، كون مؤشرات (S&P) لم تتضمن أي فقرة تدل على ضرورة الإبلاغ عن طرائق القياس أو فقرات تختص بالقياس بالقيمة العادلة.

المصادر: والمراجع

أولاً: الكتب العربية:

١. الججاوي، طلال محمد علي وحيدر علي المسعودي،(٢٠١٨) "المحاسبة المالية (المتوسطة)" على وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية– الطبعة العربية الأولى – مؤسسة دار الكتب – كربلاء – العراق.

٢. الججاوي، طلال محمد علي وحيدر علي المسعودي (2014) "**المحاسبة المالية (المتوسطة)**" على وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية – الطبعة الثانية – دار الكتب – كربلاء – العراق.

٣. جون وايلي،(٢٠٠٦) "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" كتاب و دليل،المطابع المركزية، عمان،الاردن

٤. طالب، علاء فرحان، والعامري، علي الحسين حميدي، (٢٠١٤)، "**استراتيجية الفساد الإداري والمالي – مدخل تكاملي**"، الطبعة الاولى– دار الأيام للنشر والتوزيع – عمان – الأردن.

٥. عبد الحميد، عبد المطلب(٢٠٠٠) " العولمة واقتصاديات البنوك "الدار الجامعية – مصر.

٦. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين، (٢٠١٦)، مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية " المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية " (IFRS) معيار قياس القيمة العادلة (١٣ IFR S).

ثانياً: الرسائل العربية:

١. سارة، بلعزيز(2015) " دراسة تحليلية للقيمة العادلة في ظل المعيار (IFRS 13) في البيئة الجزائرية، رسالة ماجستير– قسم العلوم التجارية – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير – جامعة قاصدي مرباح – ورقلة.

٢. صلاح، حواس (2008)"التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولي" أطروحه دكتوراه ، قسم علوم التيسير– كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التيسير– جامعة الجزائر– الجزائر.

٣. الطرايره، جمال علي عطيه ((٢٠٠٥ "التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفـــهوم القيمة العادلة وأثره في الاردن"– اطروحـــه دكتوراه منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا .

٤. عبد الرحمن، احمد رجب عبد الملك (2010)" قياس مدى تحقق الشفافية والافصـاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق المال السعودي " دراسـة نظرية وتطبيقية – مدخل ضبط معايير المحاسبة السعودية ، استاذ المحاسبة المشارك – جامعة الملك فيصل – السعودية.

٥. فتح الله، محمد عبدعلي محمد (2014)"تقييم الشفافية في الإفصاح عن المـعلومات المالية المنشورة للمصارف العراقية الخاصة وانعكاسـها على القيمة السوقية للأسهم، رسالة ماجستير في علوم المحاسبة،كلية الأدارة والأقتصاد، جامعة بغداد.

٦. يونس، خالد عبد الرحمن جمعة (2011)أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للادوات المالية على عوائد الأسهم "دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية، رسالة ماجستير،قسم المحاسبة،كلية التجارة،الجامعة الاسلامية غزة.

ثالثاً: المجلات والدوريات:

١. اسماعيل، ابراهيم يعقوب، هلال يوسف صالح، (٢٠١٦)"امكانية تطبيق نمـاذج القيمة العادلة في قياس القيمة الحقيقية للأسهم العادية " بحث تطبيقي في عينة من المصـارف السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية – مجلة العلوم الأقتصادية – العدد ٢.

٢. التميمي، عبد الأخوة (٢٠٠٥) " الشفافية والنزاهة والمتهم بريء حتى تثبت إدانته "، مجلة الحوار والتمدن، العدد ١٤٠٢.

٣. الجعارات، خالد جميل (2006):"قياس القيمة العادلة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية" المؤتمر العلمي المهني السادس تحت شعار " المحاسبة في خدمة الاقتصاد" عمان– الاردن.

٤. حسين، ليث سعد الله، شهاب عدنان محمد وصديق مصطفى محمد، (2010)، "خصائص شفافية المعلومات المصرفية وتأثيرها في الرقابة الداخلية – دراسة تحليلية لآراء عينة من العاملين في بعض مصارف الموصل"، مجلة تنمية الرافدين– المجلد (32) – العدد (101)– كلية الإدارة والاقتصاد– جامعة الموصل.

٥. النجار، جميل حسن(2013):" أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملائمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية" دراسة تطبيقية، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال – المجلد (9) العدد(3).

First : Book

1. Alexander, david & Christopher Nobes (2010) "**' Financial Accounting'** an International Introduction Fourth Edition.
2. Britton, Anne& Waterston, Chris(2010)**' Financial Accounting '** Fifth Edition.
3. Eldon S. Hendriksen& Michael F. Van Breda(1982) **' Accounting Theory'** Fifth Edition.
4. Harrison Jr. Walter T, Charles T. Horngren, C. William (Bill) Thomas, Wendy M. Tietz & Themin Suwardy (2018)**' Financial Accounting**' International Financial Reporting Standards, Eleventh Edition.
5. Harrison, Walter T., Cherles T, Horngren & Thomas(Bill).William (2013) ' **Financial Accounting'** Ninth Edition , America.
6. Kieso, Don , Jerry Weygandt& Terry Warfield(2016)" **Intermediate Accounting**" 16th Edition.
7. Melville, alan (2017) ' **international Financial Reporting'** sixth Edition.
8. Mishkin,Frederic,S.,&Stanleyg.,Eakins,(2009) Financial markets and Institutions,6th Ed,Prentice Hall.
9. Needles, Belverd,(2014),**' Principles of Accounting'** Printed in the United States of America, Twelfth Edition.
10. Schoenebeck, Karen P& Mark P. Holtzman (2013) ' **Interpreting And Analyzing Financial Statements'** Sixth Edition.

11. Spiceland, J. David, Mark W. Nelson& Wayne B. Thomas (2013) ' **Intermediate Accounting'** Ninth Edition.

12. Spiceland, J. David, Mark W. Nelson& Wayne B. Thomas (2018) ' **Intermediate Accounting'**, Ninth Edition.

13. Suprmanyam K.R & John J. wild (2009) "**financial statement analysis**" Tenth Edition.

14. Warren,Carl S, James M. Reeve&Jonathan Duchac,(2014), **'CorporateFinancial Accounting'** 12e

15. Whittington, o.ray ,(2015)'" **Financial Accounting** and **Reporting'** wiley , canda.

Second: Thesis

1. Danbolt,J, And Rees,W A,(٢٠٠٤) "**Test Of Fair Value Accounting Under Extreme Condition** " Working Paper, Department Of Accounting And Finance, University Of Glasgow..
2. Hajian ,Najmeh,Rostami,Ali Asghar Anvari (2014)**"Transparency And Disclosure Indices In Emerging Market",** the Macrotheme Review ,A multidisciplinary journal of global macro Trends,N.3,V.3,Tarbit Modares University,Tehran,Iran.
3. Hodder, Leslie, Patrick Hopkins & Katherine ,Schipper,(2014)" **Fair Value Measurement in Financial Reporting**" Foundations and Trends in Accounting, Vol. 8, Nos. 3–4 (2013) 143–270.
4. Patel, Sandeepa, Amrabalic, Liliancebwakira (2002),"**Measuring Transparency And Disclosure At Firm Level In Emerging Markets** Review, No. 4, Vol.3, NewYork USA.
5. Shamkuts, volha.(2010):"**Fair value Acciunting**" , University oficeland ,(unpuplished master dissertation). Faculty of Business Administration

Third : Articl

1. Aurora,Cristina& Bunea-Bontas (2013)**' Valuation Techniques Used In Fair Value Measurement'** Available at: http://www.strategiimanageriale.ro/papers/130512.pdf
2. Barth. M (2006) Including estimates of the future in today's financial statements Accounting Horizons, http://refhub.elsevier.com/S01618938(15)000113/sbref0015
3. Bushman Robert M. and J. Smith Abbie,(2003) Transparency, Financial, Accounting Information, and Corporate Governance, FRBNY Economic Policy Review, April, 2003.
4. Cellophane,(2017)" The EU Principles in Public Procurement. Transparency – Origin and Main Characteristics" Springer International Publishing AG 2017.
5. De jager, Phillip, ''**Fair Value Accounting, Fragile Bank Balance Sheets and Crisis A model**'', 2014.
6. Easley, D., and M. O'Hara. (2004). "Information and the Cost of Capital." Journal of Finance 59.
7. Frank,B.G.,&Thomas, H., (2004) "on The Value of Transparency In Agencies With Renegotiation" , Journal of Accounting Research Vol .42 ,No 5, December .
8. Haque. M.s,(2006) Modernising: government The way forward- An analysis, Internationa Review of Administrative.

9. Man Mariana, Răvaş Bogdan., Gădău Liana (2011) Management Studies Historic Cost Versus Fair Value Polish Journal.

10. Muller, K. and E. Riedl. 2002. "External Monitoring of Property Appraisal Estimates and Information Asymmetry." Journal of Accounting Research 40 (June).

Fuorth :website:

1.(https://ar.wikipedia.org/wiki)